

أو امتحان الماء فيه اعمداً وما بصري جاهلياً وحداً
 في موضع احياء او موت خمس وفي جنس من المقات
 حال اختيار خمسة من اوسن ورايد جف وعن غيري
 ان لم يحق عادة فرطياً عشر وان سقاها حتى يمضياً
 بالغنم والذلاب والتاعور نصفه والسقي المذكور
 بدين قسط باعتبار الشجر والحال مهما اشكلت موق
 وعند ما يندب خض الفرس اهل الشهادات لكل الشجر
 فان يمين بالصرح المالك المثلثان ويقبل ذلك
 منافذ في كله تصرفه وبعد ان يضمنه لو تليفه
 يضمنه جففاً او تلفاً ولم يقصر ضمانه انبغى
 وان جاني لسبب اذ عاه او عطلاً يمكن صدقته
 لاحقه والتركان من الشجر او لم يحق فله قطع المزد
 وسلم العشر ولا لزوماً في غير ما قلناه الا فيما
 يملك بالتعاوض المرد للاجترار الا اصطفاً
 والرابع ما لم ينو بعد الاقتنا فنيه ربع عشر قيمة هنا
 من تقدر بالمال والتمس ان كان للعين عرض كاسيا
 وحيث تقدان سوا مما يري بصايه قد تمس

ان

ثم من لا نفع للذي استحق ولو بلا تحدي بقصدها التق
 في كل تعويض اعطاه وفي عين تزكي غلبوا فيها الوفي
 نصايه او سابقا من ذين في حوله ثم زكوا العين
 والعشر مبيع زكوا المتجر في الارض والاشجار والاكل
 ولا انعقاد الحول فيما عسرا والحول من وقت الجداد اعتبار
 وتلزم المالك في المضاربة زكوا كل المال لكن حاسبه
 من ربحها قلت ولن يوجها هذا اذا من عين اخر جها
 لسلم ان كان حرا الكل او بعضه معين لا الحول
 ووقعت في مال غيري يتداد كملكه في الميت باشتداد
 والزمو في الثمار والحصول في معدن والكز والحول
 في غيرها فان بيع وردا بالغيث او قيل لغوا يندا
 قلت ولورد على التاجر ما باع بعض متجر لمتسا
 وان تجر على الذي اشتراها فماله يرد لها اكلها
 عليه الا عقب الاخراج ووجب للزح والنتاج
 حول الاصل لان الرج ترك مما يد تقويمه وان هلك
 فرح بعشرين اشترى متاعا وبعد ستة شهور باعا
 باربعين واشترى بكماله عرضا وبيع العرض بعد حوله